في اختتام أعمال مؤتمر السلطة المحلية بأمانة العاصمة

د.الإرياني: المجالس المحلية صمام أمان العملية الديمقراطية والأداة الموصلة إلى الحكم المحلي

■ قال المستشار السياسي لرئيس الجمهورية-نائب رئيس المؤتمر- الدكتور/عبدالكريم الارياني: إن الوحدة اليمنية هي الحدث التاريخي الأول لأبناء شعبنا منذ آلاف السنين.. وهي القدر والمصير، والتنمية، والتعددية والديمقراطية.. والحوار الذي يسمح بالاجتهاد.. الحوار الذي يحمي الوحدة اليمنية ويصون كرامة الانسان ويلبي طموحاته.

وأضاف في اختتام فعاليات المؤتمر الفرعي للسلطة المحلية بأمانة العاصمة أمس: ان الوحدة ليست سلعة يتم تداولها في أسواق النخاسة، فهي أمر ثابت وقاطع، تحقق بإرادة شعبية وتحميه أيضاً إرادة شعبية واسعة.

مبيناً أن الطامحين ممن يسعون في الارض فساداً ويريدون إعادة التاريخ الى الخلف هيهات أن يتحقق لهم ذلك.

وأكد المستشار السياسي لرئيس الجمهورية أن المجالس المحلية هي صمام أمان الديمقراطية والوحدة والتعددية. وأضاف: صحيح أن البرلمان يلعب دوراً تشريعياً مهماً.. لكن المجالس المحلية هي الأساس، إذ تلعب دوراً تنفيذياً في إدارة الشؤون المحلية والوطنية وإدارة المال العام والحفاظ عليه من الهدر والعبث.. الأمر الذي يحتم عليها أن تكون على قدر عال من الإدراك والوعي الوطني المتنامي والكفاءة والاقتدار في الدفع بمسيرة التنمية والرقي التي يقودها فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى الأمام.

وأشاد الدكتور الارياني بما خرج به المؤتمر الفرعي لمحليات أمانة العاصمة والنقاشات الفاعلة والمثمرة التي تلبي احتياجات وطموحات العاصمة السياسية الأولى للبلاد.

لافتاً الى ما تشكله ظاهرة التوسع العمراني من خطورة كبيرة على موارد أمانة العاصمة وعلى البلاد بشكل عام كون العاصمة صنعاء هي عاصمة كل اليمنيين.

وقال: «آمل أن تضع السلطة المحلية -من خلال الصلاحيات التي ستمنح لها في المستقبل في إطار الحكم المحلي واسع الصلاحيات- حداً للتوسع الداهم والمطلق والتحدي الاكبر للشعب اليمني كافة».

متمنياً أن يكون المؤتمر العام الخامس تأصيلاً آخر للديمقراطية والوحدة والتعددية السياسية والحوار المثمر والبناء لما فيه خدمة الوطن والشعب.□

الأكوع: مؤتمرات المحليات تمثل الشراكة المتكاملة بين أبناء الوطن

■ قال وزير الدولة أمين العاصمة عبدالرحمن الأكوع: إن مؤتمرات السلطة المحلية تمثل الشراكة المتكاملة بين أبناء الوطن الواحد تجاه مختلف التحديات والقضايا والهموم الوطنية والمحلية في تعزيز الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي كمرتكز أساسي للاسراع في عملية التنمية الشاملة.. معتبراً انعقاد المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بالأمانة خطوة مهمة على طريق توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وادارة الشئون المحلية في مجالات التنمية المختلفة من خلال المجالس المحلية. ولفت الأكوع -في افتتاح المؤتمر المحلي بالأمانة- الى التحديات التي تواجه العمل التنموي في أمانة العاصمة والصعوبات التي تواجه المجالس المحلية وفي مقدمتها تزايد النمو السكاني والتوسع العمراني وتنامي الهجرة الداخلية من المدن والقرى الى العاصمة صنعاء وما يترتب عليها من إرباك لعملية التنمية.□

مؤتمر السلطة المحلية بأمانة العاصمة يوصي بـ:

تقييم عام للتعليم وكشف بؤر الفساد

■ على مدى يومين وقف أكثر من (١١٠٠) مشارك ومشاركة -يمثلون أعضاء السلطة المحلية ومديري المكاتب التنفيذية وأعضاء مجلسي النواب والشورى وعدداً من ممثلي الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني- أمام جملة من الموضوعات والقضايا المهمة على الساحة الوطنية الداخلية والتحديات والهموم التنموية لعاصمة اليمن الموحد.. وقد خرج المؤتمرون ببيان ختامي ثمنوا فيه الدور التاريخي والوطني العظيم لفخامة الأخ الرئيس.. للنهوض باليمن والانتصار للإرادة الشعبية والدفاع عن مكتسبات وثوابت الأمة، وأثنوا على إنجازات السلطة المحلية والجهود المسئولة للارتقاء بأمانة العاصمة إلى المكانة التي تستحقها كعاصمة سياسية لدولة الوحدة.

وأعرب أعضاء المؤتمر الفرعي للسلطة المحلية بأمانة العاصمة عن إدانتهم واستنكارهم لكل الأعمال الاجرامية والتخريبية التي تستهدف النيل من أمن واستقرار الوطن وزعزعة السكينة العامة للمواطنين وإثارة الاضطرابات لشق الصف الوطني الواحد والتاثير على السلم الاجتماعي وعرقلة مسيرة التنمية، كما جدد الحاضرون تاكيدهم ووقوفهم صفاً واحداً لمواجهة تلك التصرفات غير المسئولة، والتصدي لكل من يحاول العبث بأمن وسلامة الوطن أو الخروج عن الدستور والنظام والقانون. ودعا الحاضرون إلى معالجة كل الظواهر السلبية التي تعاني منها البلاد وتفعيل دور الهيئة العليا لمكافحة الفساد والعمل بكل جهد لإيجاد دولة النظام والقانون في كل ربوع الوطن.

وفي هذا السياق، ثمَّنَ المشاركون دعوة فخامة الأخ رئيس الجمهورية لكافة القوى الوطنية من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني إلى الحوار والاصطفاف الوطني الواسع للدفاع عن الثوابت الوطنية والمنجزات ، وفي مقدمتها النظام الجمهوري والوحدة وحماية المصالح الوطنية العليا، ونبذ الخلافات والمصالح الحزبية الضيقة التي من شأنها أن تؤثر سلباً على الوحدة الوطنية والمكاسب الديمقراطية والتنموية.

قرارات وتوصيات

وقد خرج المؤتمرون بجملة من القرارات والتوصيات المهمة والهادفة إلى استكمال عناصر منظومة الحكم المحلي واسع الصلاحيات بكافة أبعاده التنموية الشاملة وعلى مستوى أمانة العاصمة وذلك على النحو الآتي:

وثائق المؤتمر

– عبر المشاركون عن تقديرهم للجهود التي تقوم بها الحكومة والجهة المختصة ممثلة بوزارة الادارة المحلية وتثمينهم للاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي واسع الصلاحيات والتي تشكل مضامينها إضافة نوعية إلى رصيد الشعب اليمني وقيادته، تدعيماً لبناء الدولة اليمنية الحديثة وترجمة صادقة للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية، ويوصي المشاركون الحكومة بإعداد البرنامج الوطني للانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات لما يشكله من أهمية في استكمال عناصر منظومة الحكم الرشيد بكافة مكوناتها وأبعادها المؤسسية والقانونية والادارية.

– التاكيد على سرعة إنجاز المنظومة التشريعية لنظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات وفي مقدمتها قانون الحكم المحلي وقانون الموارد المالية المحلية لما من شأنه تحقيق التنمية المحلية المنشودة في ظل التنمية الوطنية الشاملة والمستديمة.

– إعطاء أمانة العاصمة الخصوصية التي تتفق وحجمها ومسئولياتها وخصائصها الادارية والجغرافية ومراعاة ذلك عند مناقشة القانون الخاص بالأمانة.

– يؤكد المؤتمرون على أهمية التسريع بإصدار قانون التقسيم الاداري مبنياً على أسس علمية وعملية، يراعي ظروف التنمية في الوحدات الادارية،مع مراعاة إعادة النظر في تقسيم مديريات أمانة العاصمة صنعاء بحيث يراعي التقسيم الجديد المعايير الجغرافية السكانية والاقتصادية، ويحقق التوازن بين المديريات.

– تطبيق قانون أمانة العاصمة صنعاء رقم (١٣) لسنة ١٩٨٣م، والقرار الجمهوري رقم (٣) لسنة ٢٠٠١م، في ما يخص الحدود الادارية للعاصمة صنعاء والتقسيم الاداري ومراعاة التوسع العمراني والحضري المتداخل مع الحدود الادارية الريفية لضواحي العاصمة.

– العمل على سرعة إصدار قانون التامين الصحي لموظفي الدولة بما يكفل حصولهم على خدمات طبية متميزة وبإجراءات مبسطة وتكلفة عادلة .

البنية المؤسسية

– الاسراع في استكمال إعداد استراتيجية التنمية المستديمة لأمانة العاصمة على ضوء الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لجميع سكان العاصمة من خلال تبني رؤية وبرنامج عمل واضح لتحسين التنمية الحضرية، وزيادة الاستثمار لتوسيع فرص العمل والخدمات وتخفيف الفقر بطريقة منتظمة ومستديمة.

– تعزيز وتفعيل دور الأجهزة القضائية والاهتمام بالتوسع في إنشاء المحاكم والنيابات في الوحدات الادارية بما يحقق سرعة البت في حل قضايا المواطنين وتطبيق مبدأ العدالة وسيادة القانون.

– العمل على جعل العاصمة صنعاء مكاناً يلبي احتياجات الحياة المدنية بما يتطلبه من الاهتمام بالتخطيط العمراني والعمل على نقل المنشآت الصناعية إلى مجمعات صناعية مخططة، مع الاهتمام بحل المشاكل التي يواجهها سكان صنعاء وفي مقدمتها الازدحامات المرورية وانتشار وسائل النقل غير الصالحة (الدراجات النارية ووسائل النقل المتهالكة) وما تسببه من إزعاج ومخاطر على الناس والبيئة ووضع سياسات صارمة في هذا الشأن.

– يوصي المشاركون بالعمل على تفعيل مخرجات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة باعتباره هيئة رقابية مستقلة بما يسهم في تطوير منظومة الرقابة الداخلية وتطوير الأداء ومكافحة الفساد، والتأهيل والتدريب الرقابي وتعزيز مبادئ الشفافية وبما يكفل تعظيم المنافع والعوائد من الأموال المرصودة للعملية التنموية.

– العمل على إرساء ثقافة اللامركزية من خلال التوعية وتبني البرامج الثقافية والاعلامية وإقامة الندوات والفعاليات وورش العمل لإبراز أهميتها ودورها في عملية الاصلاح الاداري وتبسيط الاجراءات وتقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية.

– نقل ديوان محافظة صنعاء والمكاتب التنفيذية التابعة للمحافظة من أمانة العاصمة صنعاء إلى منطقة مناسبة للحد من التداخل والازدواج في الاختصاصات وتخفيف الأعباء والمسؤوليات والزحام والحد من الهجرة الداخلية.

– مراجعة الأداء الاداري والوظيفي والميداني العام في أجهزة أمانة العاصمة وفقاً للوضع القائم وتحديد المستويات والوظائف وعلاقتها بالاحتياج لكل جهاز إما بالزيادة أو بالنقص وتثبيت المتعاقدين المؤهلين وفق معايير مدروسة على مستوى الأمانة والمديريات.

– تطوير السياسات العامة والآليات المتعلقة بتنظيم وتشجيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

– تمكين أمانة العاصمة من جميع الصلاحيات المتعلقة بالتخطيط الحضري، بما في ذلك دراسة وإعداد المخططات الحضرية العامة والتفصيلية للمناطق والأحياء الجديدة، باعتبارها الجهة المعنية بذلك لمعرفتها ودرايتها بالاحتياجات الآنية والمستقبلية للتنمية المجتمعية بما في ذلك الحدائق والمقابر وغيرها من الاستخدامات العامة.

– يوصي المشاركون بأهمية بناء وتطوير منظومة معلوماتية متكاملة لأمانة العاصمة يتم من خلالها الربط الشبكي المعلوماتي لديوان الأمانة والمكاتب التنفيذية والمديريات ومختلف التكوينات الادارية ذات العلاقة، وبما يمكن من تحقيق الاستفادة المثلى منها في تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية في الأمانة ورفع مستوى الأداء الاداري لمختلف مستويات صنع القرار تخطيطاً وتنفيذاً ورقابةً وتقييماً.

– يوصي المشاركون الحكومة بأهمية نقل مواقع بعض الأجهزة المركزية وخصوصاً في وسط العاصمة لغرض تخفيف الضغط والازدحام المروري واستخدامها كمنشآت حكومية (كالمستوصفات ومراكز للرعاية) نظراً لشحة الأراضي والمواقع التي يمكن استخدامها لبناء مشاريع الخدمات الممولة محلياً.

– إعطاء الأولوية لبناء الانسان من خلال الاهتمام بتنمية وتعزيز القدرات البشرية للوحدات الادارية على المستويات الفردية والمؤسسية والمجتمعية للوفاء بمتطلبات التنمية المحلية والوطنية.

– العمل على تعزيز قدرات الوحدات الادارية على صعيد إدارة الشأن المحلي بكفاءة وفعالية والاهتمام بتمكين تلك الوحدات من إدارة مواردها البشرية وتوظيف إمكاناتها المالية والاضطلاع بمهامها الخدمية والتنموية بما يلبي الطموحات الشعبية والرسمية.

– يوصي المجتمعون بتكثيف حملات التوعية بأهمية التعليم ورفع الطاقة الاستيعابية للمدارس ووضع المعالجات والحلول الكفيلة بمنع تسرب الفتاة من مراحل التعليم المختلفة وبما يعمل على ردم الفجوة التعليمية بين البنين والبنات.

– إجراء تقييم عام للعملية التعليمية والتربوية لتحديد مكامن القوة والضعف و إدخال النظم الحديثة إلى مناهج التعليم مثل الكمبيوتر ووضع خطة عمل مستديمة لتنفيذ دورات تنشيطية للمعلمين للاطلاع على كل جديد في ميدان التربية وبما يمكنهم من نقل المعارف الحديثة إلى الطالب.

– تفعيل الادارة التربوية في المدارس وإشراك وتنشيط دور مجالس الآباء في الادارة التربوية والاهتمام بدور جهاز التوجيه والتفتيش بما يكفل استقرار العام الدراسي وتطوير أداء المدرس.

– بذل المزيد من الاهتمام بالشباب وقضاياهم ودعم المؤسسات والنوادي والأنشطة الثقافية لتعزيز القيم والثوابت الوطنية وتحصينهم من الافكار المتطرفة والسلبية.

– وضع نظم لإعادة توزيع مساهمة المجتمع (الدعم الشعبي) وبما يكفل منح الكوادر العاملة بالمستشفيات والمراكز الطبية حوافز تشجيعية تعمل على استمرارهم واستقرارهم ويمكنهم من تقديم الخدمات الطبية لكل محتاجيها من مختلف مناطق اليمن.

– يوصي المشاركون الجهات المختصة بزيادة الدرجات الوظيفية المعتمدة لأمانة العاصمة نظراً لكثافة أعداد طالبي العمل المسجلين بمكتب الخدمة المدنية بالأمانة. مع مراعاة وجود خطة لإعادة توزيع القوى العاملة على مستوى المكاتب التنفيذية والوحدات الادارية.

– إيلاء الاهتمام بالمهن الحرفية والتراثية التي تمتاز بها أمانة العاصمة كموروث شعبي وتوفير الدعم المادي والفني للحفاظ على تلك المهن وتشجيع وتأهيل المبدعين في تلك المجالات.

– تسوية وضع العاملين في مجال النظافة والتحسين وفقاً لاستراتيجية الأجور واعتماد مبالغ من الدعم المركزي لشراء معدات وأصول لقطاع النظافة والبيئة كون موازنات الصندوق لا تغطي سوى الموازنات التشغيلية.

– تعزيز الدور الاجتماعي للسلطة المحلية من خلال إنشاء مراكز للتدريب وإعادة التأهيل للفئات الاجتماعية الأشد فقراً وذوي الاحتياجات الخاصة وعمالة الأطفال وبما يكفل القضاء على الظواهر السلبية.

– العمل على جعل أمانة العاصمة أنموذجاً متميزاً في تحقيق أدوارٍ فاعلة للمرأة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع مساحة تمكينها بشكل يجعلها شريكاً استراتيجياً في التنمية الشاملة.

– العمل على دراسة بيانات المستفيدين من الضمان الاجتماعي وتأهيل الفئات القادرة على العطاء والعمل من خلال تشجيعهم على الالتحاق بالمعاهد التقنية والفنية وتطوير إمكانات تلك المعاهد من خلال رفدها بالكوادر المؤهلة.

– يوصي المؤتمرون الأجهزة المركزية والمحلية بأهمية مراعاة ظروف ومتطلبات المعاقين وضرورة توفير البنية اللازمة لمساعدتهم وذلك في كافة المنشآت كالمداخل الخاصة ومواقف السيارات وغيرها.

– يؤكد المؤتمرون على أهمية تقديم الدعم والمساندة المركزية في جوانب تمويل الخدمات للنهوض بعاصمة اليمن الموحد وإظهارها بالمظهر الذي يليق بها كعاصمة.

– الاهتمام بتفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الشأن المحلي وعمليات صنع القرار وتوسيع الشراكة مع جميع مكونات المجتمعات المحلية لبناء قاعدة الاقتصاد المحلي وتهيئة المناخ للاستثمار المحلي والخارجي، وتبني مشاريع مشتركة تحقيقاً لأهداف التنمية المحلية المنشودة، وفي مقدمتها الحد من الفقر والبطالة، وخصوصا في أوساط الشباب.

– العمل على إعداد خارطة خدمات توضح أولوية الاحتياجات من المشاريع التنموية وتوزيع الخدمات على مختلف المديريات وفقاً لدراسات ومعايير دقيقة ومتطلبات المجتمع المتنامية وبما يكفل خلق تنمية متوازنة في مختلف أنحائها.

– القيام بمسوحات ميدانية ودراسات تمكن من وضع استراتيجية واضحة لمواجهة مشكلة التناقص الكبير في كمية المياه في حوض صنعاء واتخاذ إجراءات حازمة لمنع العشوائية عند حفر آبار المياه الخاصة والتوعية بترشيد استهلاك المياه وتزويد العاصمة باحتياجاتها من المياه ودراسة البدائل المستقبلية.

– العمل على تطوير النظم المتصلة بحماية البيئة ووضع الخطط والدراسات الخاصة بالحد من تلوثها وتحسين آلية النظافة العامة، واستغلال المياه العادمة والمكررة من نظم الصرف الصحي في ري المساحات الخضراء وإجراء الدراسات بشأن نظم تدوير النفايات الصلبة وإعادة استغلالها وتصنيعها. وتكثيف الجهود المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني للحد من أسباب وعوامل التلوث البيئي .

– يوصي المؤتمرون بأهمية إيلاء ذوي الاحتياجات الخاصة الدعم والمساندة المادية والمعنوية وبما يكفل إدماجهم في مشاريع التنمية الشاملة التي ينشدها الحكم المحلي.

– التركيز على تمكين الشباب من الحصول على تمويلات وقروض للمشروعات الصغيرة، بما يكفل اندماجهم في العمل التنموي وبناء الاقتصاد المحلي والوطني والحد من البطالة.

– التأكيد على ضرورة وضع الدراسات اللازمة لتنفيذ حملة واسعة لتشجيع الأسر المنتجة وتمكينهم من الحصول على القروض وأدوات الانتاج اللازمة لاستمرارها.

– تعزيز وإبراز الوجه السياحي لمدينة صنعاء القديمة من خلال إيلائها الرعاية والاهتمام وحماية طابعها العمراني والحفاظ عليها وتأهيل أسواقها ومنازلها ومساجدها.

– العمل على حل مشاكل تعويض الأراضي التي تؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشاريع وذلك من خلال تبسيط إجراءات التملك لإغراض المنفعة العامة وصرف قيمة التعويض العادل دون إبطاء.

– يؤكد المشاركون على أهمية التجاوب الجاد من قبل الجهات المركزية لدعم جهود السلطة المحلية في الأمانة لحل مشكلة الازدحام في الفصول الدراسية والحيلولة دون تفاقمها خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال اتخاذ تدابير متنوعة للتعامل مع هذه المشكلة كالتوسع في البناء الرأسي.

– رصد الاعتمادات التشغيلية المناسبة للمرافق الصحية بأمانة العاصمة لتتمكن من توفير احتياجاتها المختلفة وتطوير أدائها في تقديم خدماتها الطبية وتعزيز كفاءتها في جانب الادارة والاهتمام بتأهيل الكوادر الصحية باعتبار المرافق الصحية في الأمانة تستقبل جميع المواطنين من مختلف المحافظات.

– تقديم المزيد من الرعاية والدعم لمنظمات المجتمع المدني بهدف الاسهام في عملية التنمية، في ضوء نتائج المسح الميداني للمنظمات الفاعلة بالأمانة تعزيزاً للمشاركة المجتمعية.

– حث الجهات المختصة على إيجاد المعالجات السريعة لحل مشكلة نقص الطاقة الكهربائية باعتبارها من أبرز التحديات التي تواجه التنمية والاستثمار بأمانة العاصمة والعمل على تحسين الشبكات ومتابعة تحصيل الديون من كبار المستهلكين وتفعيل الدور الرقابي في عملية إدارة الطاقة الكهربائية بما يكفل كشف بؤر الفساد في إدارة الأموال المستثمرة بالطاقة الكهربائية.

– يوصي المؤتمرون الجهات المختصة بضرورة المعالجة السريعة والناجعة للقضاء على كافة مظاهر الاختلالات الأمنية و إعمال اللامركزية في إدارة شؤون الشرطة والاهتمام بتطوير قدرات القائمين على مرافق الأمن العام والأحوال المدنية والدفاع المدني و تحسين مقرات أقسام الشرطة للإرتقاء بمستوى الخدمات والتعامل مع الجمهور.

– يؤكد المؤتمرون أهمية استكمال حصر أراضي وممتلكات الدولة والأراضي والمنشآت الوقفية بهدف إعطاء صورة واضحة وتمكين السلطة المحلية لاستخدامها في مجالات البنى التحتية وتعزيز الفرص المتاحة للتنمية والاستثمار بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.□

المطالبة بـ:

- معالجة الظواهر السلبية وتفعيل دور هيئة مكافحة الفساد
- اعطاء العاصمة خصوصية تتفق ومسؤولياتها
- إنشاء المحاكم والنيابات على مستوى المديريات.. وجعل العاصمة المكان الملبي لاحتياجات الحياة المدنية
- نقل ديوان محافظة صنعاء من أمانة العاصمة إلى منطقة أخرى
- تمكين الأمانة من جميع صلاحيات التخطيط وانهاء التداخل والازدواج

التأكيد على:

- إصدار قانون التأمين الصحي لموظفي الدولة..وتسوية أوضاع عمال النظافة وفقا لاستراتيجية الأجور
- تطبيق قانون الأمانة ومراعاة خطر التوسع العمراني.. وإصدار قانون التقسيم الاداري
- الاسراع في استكمال إعداد استراتيجية التنمية المستديمة لأمانة العاصمة وملاءمتها مع استراتيجية الحكم المحلي
- تحصيل ديون الكهرباء لدى كبار المستهلكين وتعزيز الدور الرقابي في إدارة الطاقة

ويوصي بـ:

- تفعيل مخرجات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية
- الاهتمام الخاص بالكادر البشري.. وتعزيز قدرات الوحدات الإدارية
- الاهتمام بالمهن الحرفية والتراثية كموروث شعبي والحفاظ عليها من الاندثار